

... إلى الآخر؟

الديموقراطي الوحيد المعارض، بالمبدأ، للنسبية. على هذا الصعيد، يؤكد عضو اللقاء الوزير وائل أبو فاعور أن أي نقاش جدي لم يحصل بعد بين النائب وليد جنبلاط من جهة، والرئيسين سليمان وميقاتي، أو الوزير شربل من جهة



أخرى. وقد زار أبو فاعور القصر الجمهوري مساء السبت، إثر اللقاء الانتخابي، ولم يتطرق في حوارهم مع الرئيس إلى قانون الانتخاب، لا من قريب ولا من بعيد. ويشير أبو فاعور إلى إبلاغ وزراء الديموقراطي زملاءهم في الحكومة في كل مرة نوقش فيها قانون الانتخاب برفضهم القاطع للنسبية، إلا إذا اقترن اقتراحها بطرح إصلاحات متكامل يتضمن النسبية وإلغاء الطائفية السياسية وغيرهما، مع تأكيد أبو فاعور رفض جنبلاط المساهمة في أية تسوية على هذا الصعيد، على غرار ما حصل أخيراً بين رئيس الحكومة وتكتل التغيير والإصلاح في ملف الكهرباء.

ويتبين بالتالي أن هوية الأبطال في مسلسل الخلاف المستمر في مجلس الوزراء ستتغير في الحلقة المقبلة، فيحل وزراء الاشتراكي محل الوزراء العونيين في معارضة رئيسي الحكومة والجمهورية، مع ترجيح أحد المتابعين أن يؤدي الخلاف هنا إلى تصدع جبهة جنبلاط - سليمان - ميقاتي التي صمدت منذ نشأة الحكومة بمواجهة جبهة حزب الله - عون - بري. وستتغير التوازنات الحكومية بالتالي ليجاور سليمان وميقاتي حزب الله وأمل والعونيين، ليبقى الجنبلاطيين وحدهم كما حصل مع العونيين في ملف العمل سابقاً. ويشار في هذا السياق إلى التقاط سليمان وميقاتي لحظة نكية ليظهرا وكأن النسبية مطلبهما الشخصي، لا مطلب حزب الله وحركة أمل، كما تحاول بعض قوى 14 آذار دائماً الإيحاء، في ظل تأكيد المصدر السابق نفسه أن عدول سليمان وميقاتي عن النسبية صعب جداً، فالرجلان يعملان في مجلس الوزراء وفق مبدأ «مصلحتنا الانتخابية أولاً»، وقد حققا الكثير على هذا الصعيد مما لا يمكن أن يخسراه في قانون انتخابي لا يحفظ مصالحهما. فقد خلصت كل استطلاعات الرأي التي تعد للمقربين من سليمان منذ بداية

العام إلى أن حظوظ اختراقهم لوائح عون في جبل لبنان مستحيلة في ظل القانون الأكثرية. أما ميقاتي فيمكنه بواسطة النسبية فقط أن يضمن حصته النيابية في طرابلس، بغض النظر عن تحالفاته في المدينة والأوضاع في المنطقة، هذا مع العلم بأن إقرار مجلس الوزراء قانون شربل بالتصويت متاح، لكن لن يحول ذلك دون تمكن الاشتراكيين من تعطيله مع سائر قوى

14 آذار في المجلس النيابي. استرداد مجلس الوزراء النقاش في قانون الانتخاب من طاولة اللقاء الأوثوكسي يتزامن مع اتصالات جدية حصلت على هذا الصعيد، بحسب معلومات «الأخبار» بين بعيدا وبكري، انتهت إلى تأكيد البطيريك بشارة الراعي أن بكري لا تحل محل المؤسسات الدستورية، وأن الهدف من اجتماعات الصرح كان التداول بالأفكار وتعزيز ثقافة الحوار بين الأفرقاء المسيحيين، لا التوصل إلى قانون انتخابي نهائي تبلغ المؤسسات الدستورية والقوى السياسية والطوائف الأخرى بوجود اعتمادها. وتمكنت بكري بالتالي من صد هجومات اللقاء الأوثوكسي على النسبية، عبر امتصاص الأفكار «غير الأوثوكسية» وتكليف لجنة بكري الانتخابية سماع مختلف وجهات النظر بشأن هذا القانون المقترح. وهو ما فعلته اللجنة وخلصت إلى نتيجة يفترض ببكري أن تعلنها قريباً: «لا إجماع وطنياً على قانون اللقاء الأوثوكسي»، وليس بإمكان الصرح بالتالي تبني قانون كهذا، مع تأكيد بكري أنها تؤيد مبدأ النسبية.

يعود قانون الانتخاب إذاً إلى طاولة مجلس الوزراء. بإمكان النائب وليد جنبلاط أن يعد حنجرته لجولة جديدة من الصراخ. ويمكن الرئيسين ميقاتي وسليمان المقارنة بين ردة فعل حزب الله والتيار الوطني الحر على محاولتهما تقويض نفوذهما، وردة فعل جنبلاط وتيار المستقبل.

ابراهيم الامين

النأي بالنفس = قوة لبنان في ضعفه؟

يقرب لبنان من لحظة إقليمية فاصلة. الموجة الجديدة من المواجهة على أرض سوريا، تتطلب أدواتها الجديدة. الجدار الصلب الذي منع تحقيق هدف الغرب وعربه بإسقاط النظام في سوريا، سيكون عرضة لموجة جديدة من حرب الاستنزاف. لا مؤشرات على إقرار الخارج بالهزيمة، ولا تطورات داخلية توحى بوجود مناخ ثقة يتيح الحديث عن مصالحة وطنية سورية ومسيرة إصلاحات هادئة، والبديل كما عرفناه في لبنان خلال عقدين من الزمن، هو السعي إلى تعزيز مناحات الانقسام الاهلي، والعمل على ضرب مؤسسات الدولة وبنيتها، وفرض أنواع مختلفة من الحصار بهدف تحقيق الهدف نفسه.

لم يكن في لبنان سابقاً من يقول بالحياد سوى المسيحيين. الصورة تختلف اليوم. الموارنة، ومعهم باقي المسيحيين، ينتمون إلى المحطة العربية الفاصلة ولو كل من موقعه. الكنيسة ومعها التيار الوطني الحر وتيار المردة وقوى وشخصيات مسيحية فاعلة، تبدي خشيتها من سقوط النظام في دمشق انطلاقاً من مخاوف حيال مستقبل الحكم هناك، وتأثيره على الحضور المسيحي العام في سوريا كما في لبنان. وفي المقلب الآخر، تدعو القوات اللبنانية ومسيحيو 14 آذار إلى الانتماء إلى الحركة التي تقودها الولايات المتحدة ودول الخليج ويبرز فيها التيار الاسلامي السني، وان في ذلك تعاضاً منطقياً مع الواقع العربي المحيط بلبنان، وما يتيح للمسيحيين البقاء في دائرة النفوذ والتأثير.

الدروز الذين انخرطوا في حروب عدة في سياق ما قرره العواصم العربية البارزة، يعادون الانخراط اليوم. سواء من خلال صورة الموقف لدى دروز سوريا أو ما يقوم به وليد جنبلاط.

الشيعة كانوا على الدوام جزءاً من هذا الحراك القائم على خلفية الموقف من القضية الفلسطينية أو التغيير الداخلي، وهم نجحوا بعد ثورة الخميني في إيران، وتعاضم دورهم في لبنان ثم في العراق في احتلال موقع مؤثر على صعيد اللعبة الإقليمية. وهم الآن الأكثر انخراطاً في اللعبة الإقليمية البالغة التأثير الآن وفي المدى المنظور.

أما السنة الذين لا يجدون سبباً غير الإلتحاح بما يجري في بحرهم الاساسي، فباتوا يضطرون إلى أن يقفوا عند ضفة لا عند الحافة. هذا ما يفعله الاسلاميون منهم في أي مكان، وهذا ما قرره الذين ينسبون لأنفسهم صفة الاعتدال من عواصم الوهابية الإقصائية في الخليج إلى تيار المستقبل في لبنان.

لقد جاءت احداث سوريا لتقول للجميع بأن الخيار الوسطي لم يعد له مكان اليوم. والصورة التي يمثلها الرئيس نجيب ميقاتي، ومعهم رموز من الذي يريدون التمييز بين موقفهم من احداث المنطقة ومن التركيبة الحاكمة في لبنان، ويمتدون من رئيس الجمهورية إلى رئيس المجلس إلى «بيضة القبان» أي وليد جنبلاط، كل هؤلاء سوف يجدون انفسهم وخلال وقت قصير امام استحقاق الموقف الواضح.

وبهذا المعنى، ثمة ما يوجب معاودة النقاش في مبدأ «النأي بالنفس».

في لحظة الصدام، بدأ الموقف علاجاً للانقسام اللبناني حيال ملف غير واضح المعالم، وغير واضح الأفق. لكن هذا الموقف مثل في اللحظة الحاسمة، عودة إلى المنطق الذي كان يعتمد عليه لبنان الجبهة اللبنانية، أو لبنان بيار الجميل الجد، أي لبنان صاحب شعار «قوة لبنان في ضعفه». تلك الوصفة التي تجعله خارج الصراع شكلاً، لكنه منتم إلى الصراع بكل ما فيه من ناس وقدرات وساحات.

والعودة إلى الانخراط في لعبة المواقف الواضحة، لا تتصل فقط بالموقف مما يجري من حولنا، ولا بالخلاف المستمر حول الهوية الوطنية، بما فيها علاقة لبنان بالمحاور العربية والإقليمية القائمة، ولا بسلاح المقاومة، بل ان المسألة اليوم سوف تفرض معادلات جديدة، تتصل بالعلاقة بين المواطن وأخيه، وبين المواطن ومؤسسات الدولة، وبين الدولة والسلطة القائمة على القرار فيها، وهذا يعني، انه مهما رفعت شعارات أكبر أو أكثر تحفيزاً للعصبيات الطائفية والمذهبية، فإنها لن تضع جانباً جدول الاعمال المشترك موبياً بين غالبية الناس والمتعلق بأمورهم اليومية، من الفساد الذي لم يبق مرجعية تحكم أو تفصل بين الناس، إلى تشريع سرقة المال العام باسم الطوائف وإنماء المناطق، إلى الجهل الذي يتحكم بالقائمين على مفاصل الإدارة العامة، إلى التحيز الذي يصيب المؤسسات الامنية والعسكرية والقضائية بخلاف وظيفتها الاصلية، وصولاً إلى الماكل والمشرب والتعليم والطبابة. لم يعد في البلاد ما يحتمل التأجيل أو يحتمل السكوت عليه. ولم يعد في البلاد من يقدر على خلق معارك يهدف ضجيجها إلى رفع الصوت فوق صوت المواطن.

بهذا المعنى، لا مجال للتأخر في رفع الصوت حيال المأمول في هذه المقلبة، بدءاً بقانون الانتخابات النيابية المقلبة، وحيث يقدر الناس على فرض قانون النسبية في وجه حكام الموت والسرقة، مروراً بفرض احترام الدستور والقوانين حيث يجب على السياسيين القريبين منع المخالفات باسم التسويات، وصولاً إلى البحث عن سلطة رقابة شعبية تمنع قتل الناس بطعامهم وعلى ابواب مستشفياتهم!

«المصافحة اعتراف والموقف سلاح»: الشيخ الشهيد راغب حرب.

«الموقف كالسلاح، لا يمكن التنازل عنه»: شربل نحاس.

«الكذب ملح الرجال، ومخالفة القوانين شطارة»: شبيحة النظام الطائفي اللبناني، بطبعة الهيمنة المسيحية، إلى طبعته الجديدة بالهيمنة الإسلامية.

لم يعد محتماً تغطية المخالفات باسم التسويات ومعركة النسبية أولوية لغير الطائفيين

الحرب العالمية الجديدة

لا تلقى مواقف
جنبلاط الحماسة
المطلوبة حتى في
لبنان، «لا ثقة عمياء
بعد الآن»

«المساعدة بحدود الممكن».

الدروز تحت ضغط «العقل الأقلوي» يسلمون أمورهم إلى ساسة «عقلاء». لا يغامرون بمصير الطائفة. في المرة الأخيرة التي غامر فيها ساسة الدروز، أصيبت الطائفة بانتكاسة كبيرة حرمتها سلطة على جبل لبنان وأجزاء من الشام. كانت معركة عين دارة فاجعة بالنسبة إلى السلطة السياسية التي حظيت بها هذه الأقلية في عهد السلطنة العثمانية. بشير الشهابي، الحليف «السني» الذي لقب في الماضي بأمير جبل الدروز، ساعد الأمير بشير جنبلاط على التخلص من أخصامه. وما إن انتهى، حتى تفوّغ له في الجبل بشير واحد.

يعلق الممانعون الدروز بأن جنبلاط فقد «وسائط الاستشعار» عندما ابتعد عن سوريا. اعتقد الدروز دائماً أن البيك «يقراً صح». في 7 أيار وضع أمام الإعلام خارطة كبيرة وأمسك بيده «مسطرة أستاذ» دل بها على امتداد شبكة الاتصالات العائدة لحزب الله، وأسهم في إصدار الحكومة القرارات الشهيرة. أدخل الطائفة في ورطة، وحين بدأ الجد بقي في الخلف. إخفاقة 7 أيار ولدت إحباطاً مدياً عند طائفة الموحدين. جنبلاط نفسه أخبر وهاب في أحد لقاءاتهم قبل عام، حين كان جنبلاط «حديث التوبة»، أن الإحباط دفع الشيخ علي زين الدين إلى اختلاق قصص عن انتصارات وهمية حققها الدروز في معارك لم تجر مع حزب الله.

ارتكز البيك وقتها على ما يصله من معلومات من عواصم الخليج وما يجري في مصر، وما يهيمه في أذنه مهندس ثورة الأرز السفير جيفري فيلتمان. اليوم يعيد الكرة بحسب «أجواء الجاهلية»، رغم النصيحة الروسية الواضحة التي سمعها في زيارته الأخيرة لموسكو قبل فترة: «لا تخلط بين العاطفة والمعلومات». دامت النصيحة أسبوعاً واحداً. وما هو يستقبل سفراء دول خائفة من «ربيع الإرهاب» الذي تصدره، وتراجع الاندفاع الأميركية

نحو إسقاط النظام السوري وبالتالي فشلها في تحقيق ما رهنهت مصيرها به، في مقابل دول صاعدة، وتعلن من على ساحل الشوف نهاية زمن التفرد بخطوات أكثر عمالانية في الأسابيع المقبلة، على ما يقول السفير الروسي في بيروت ألكسندر زاسبيكين. أكثر من ذلك، الرئيس الأميركي باراك أوباما وعد الرئيس الروسي ميدفيديف بأن يكون أكثر مرونة في ولايته الثانية في كل الساحات... وخصوصاً في ساحتي إيران - سوريا.

لا تلقى مواقف جنبلاط الحماسة المطلوبة في لبنان أيضاً، حتى بين مناصريه. «لا ثقة عمياء بعد الآن»، فصوابية مواقفه في السابق كانت مستمدة من السياسة السورية، يقول أحد المشايخ. لقد قدم جنبلاط أوراق اعتمادها الكاملة في الضغط على النظام السوري.

مر آذار ولم يزر السفير الروسي المختارة في ذكرى اغتيال كمال جنبلاط على غير عادة. دأب السفراء الروس على هذه العادة منذ السبعينيات، وبقيت مستمرة حتى ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. الجاهلية باتت أقرب «لا بد من عيدنا ولا بالشام لحقنا العبد»، يخاف الدروز من هذه الخاتمة التي يبدو جنبلاط، قاب قوسين منها، وحيداً.